العددِ 20 شباط 2026
No.20 Feb.2026
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

الأثر السياسي للسيد علي الحسيني الخامنئي 1979- 1981

غسان امجد برزان
ghassanshama1991@uomustansiriyah.edu.iq
ا.د نزار علوان عبد الله
nazar12933@uomustansiriyah.edu.iq
الجامعة المستنصرية / كلية التربية

المستخلص

يتتبع هذا البحث الأدوار السياسية التأسيسية للسيد علي الخامنئي خلال الفترة الحاسمة (1979-1981)، حيث انتقل من مناضل ثوري إلى مهندس رئيسي للدولة الإيرانية الناشئة. يركز على ثلاث دوائر: دوره في المناصب القيادية الأولى (مجلس قيادة الثورة، إمامة جمعة طهران، النائب العسكري)، وتأسيسه الحرس الثوري وتحويله من ميليشيات متناثرة إلى مؤسسة عسكرية عقائدية مركزية، وإدارته لسلسلة أزمات داخلية مهددة كالتمردات وأزمة الرهائن والصراع مع المعارضة المسلحة. تظهر الدراسة كيف جمع الخامنئي بين الحزم الأمني والمرونة السياسية والعمق الخطابي، مظهراً تحوله إلى رجل دولة قادر على ترجمة الأيديولوجيا إلى مؤسسات عملية في بيئة بالغة التعقيد والخطورة.

الكلمات المفتاحية :الهندسة المؤسسية، إدارة الأزمات، تأسيس الدولة.

Abstract This research traces the foundational political roles of Ayatollah Ali Khamenei during the critical period (1979-1981), marking his transition from a revolutionary activist to a chief architect of the nascent Iranian state. It focuses on three spheres: his role in initial leadership positions (Revolutionary Council, Tehran Friday Prayer Imam, military deputy), his foundational work in establishing the Islamic Revolutionary Guard Corps (transforming it from scattered militias into a centralized ideological military institution), and his management of a series of internal existential crises such as rebellions, the hostage crisis, and conflict with armed opposition. The study demonstrates how Khamenei combined security resolve, political flexibility, and discursive depth, evolving into a statesman capable of translating ideology into practical institutions within an extremely complex and dangerous environment.

Keywords: Institutional Engineering, Crisis Management, State-Building

المقدمة

تشكل السنوات الثلاث التالية لانتصار الثورة الإسلامية في إيران (1979-1981) مرحلة تأسيسية بالغة الخطورة والتعقيد، تم فيها الانتقال الحاسم من حالة الثورة الشعبية إلى بناء هياكل الدولة الجديدة. في خضم هذه الفترة المضطربة، برز السيد علي الخامنئي كواحد من أبرز المهندسين العمليين الذين عملوا على ترجمة الرؤية الثورية للإمام الخميني إلى مؤسسات ملموسة وسياسات تنفيذية. شغل خلال هذه المدة القصيرة مجموعة من المناصب الحساسة والمتداخلة التي وضعته في قلب صنع القرار، من المجلس التنفيذي الأعلى إلى المنبر الخطابي الجماهيري، ثم إلى صميم المؤسسة العسكرية والأمنية الناشئة.يهدف هذا البحث إلى تحليل كيفية قيام الخامنئي، من خلال هذه المناصب المتعددة، بتأدية أدوار محورية في ثلاث دوائر مترابطة: أولاً، المشاركة في بناء مؤسسات الدولة الجديدة عبر مجلس قيادة الثورة. ثانياً، القيام بدور تأسيسي حاسم في إنشاء الذراع العسكري العقائدي للنظام، وهو الحرس الثوري الإسلامي، وتحويله من فكرة مجردة إلى مؤسسة ضخمة. ثالثاً، إدارة سلسلة معقدة من الأزمات الداخلية التي واجهت النظام الوليد

وهددت وجوده ذاته، مثل التمردات المسلحة في الأطراف وأزمة الرهائن الأمريكيين والصراع مع المنظمات اليسارية ومجاهدي خلق. تظهر هذه المرحلة تحولاً عميقاً في مسار الخامنئي، من المناضل الثوري والمنظر إلى رجل الدولة والمدير التنفيذي الحازم، الذي جمع بين الالتزام الأيديولوجي الثابت والمهارات الإدارية والاستراتيجية اللازمة لترسيخ أركان الجمهورية الإسلامية في سنواتها الأولى الأكثر خطورة.

المبحث الأول: المناصب الأولى في النظام الجديد

شكل تعيين السيد الخامنئي في مناصب قيادية متنوعة مباشرة بعد الثورة اعترافاً عملياً بمكانته وكفاءته، ووضعه في مواقع اختبار حاسمة لولادة الدولة الجديدة.

أولاً: عضو مجلس قيادة الثورة

تشكل مجلس قيادة الثورة في 12 كانون الثاني/يناير 1979 بأمر مباشر من الإمام الخميني من باريس، ليكون الهيئة الحاكمة العليا في المرحلة الانتقالية الفاصلة بين سقوط النظام الملكي وقيام المؤسسات الدستورية الجديدة (1). مثّل المجلس، الذي تألف من تسعة أعضاء، تحالفاً هشاً بين التيارات الرئيسية التي شاركت في الثورة، مع هيمنة واضحة للعناصر الإسلامية الموالية لخط الإمام الخميني (2). وضعت عضوية الخامنئي في هذا المجلس، كأصغر أعضائه سناً آنذاك، في قلب صناعة القرار الوطني في ظل فراغ دستوري كامل.كان من أبرز المهام التي أوكلت إليه الإشراف على ملف الإذاعة والتلفزيون الوطني (هناو سيماء)، الذي شكل أحد أهم أدوات النظام السابق وأكثرها حساسية. واجهت المهمة معضلة ثلاثية: ضرورة التطهير الأيديولوجي للمؤسسة من العناصر الموالية للشاه، مع الحفاظ على الخبرة التقنية الضرورية لتشغيلها، وإعادة هيكلة محتواها ليكون أداة لنشر قيم الثورة. تشير وثائق الأرشيف إلى نجاحه في تحقيق توازن عملي دقيق، حيث تم فصل 1,247 موظفاً من أصل 8,500 خلال الأشهر الستة الأولى لأسباب أمنية أو فكرية، بينما احتفظت المؤسسة بـ 72% من كوادرها الهندسية والفنية المتخصصة (3). تم تنفيذ ذلك عبر منهجية قائمة على تشكيل لجان فحص متخصصة لكل قسم، واعتماد معايير مهنية إلى جانب الولاء الأيديولوجي، وبرامج تدريبية مكثفة للكوادر الجديدة، مما أدى إلى تحويل نسبة البرامج الدينية والسياسية من 15% إلى 65% خلال عام واحد.(4) كما واجه المجلس تحدي التمرد المسلح في كردستان الذي بدأ في آذار 1979. قدم الخامنئي تحليلاً متقدماً للمشكلة في جلسة المجلس بتاريخ 15 نيسان 1979، معتبراً أن المشكلة الكردية ليست عرقية بحتة، بل هي نتيجة "للتهميش التاريخي والاستغلال الطبقي" للمنطقة، مما يستدعي معالجة متعددة الأبعاد (5). انعكس هذا التحليل في الاستراتيجية التي أشرف عليها، والتي جمعت بين البعد العسكري المتمثل في توجيه وحدات الحرس الثوري الناشئة لاستعادة السيطرة على المدن الرئيسية مثل سنندج ومهاباد، والبعد السياسي عبر تشكيل لجان للحوار مع شيوخ العشائر والقبائل الموالية، والبعد التنموي من خلال طرح وعود بإصلاحات اقتصادية وإدارية للمنطقة لمعالجة أسباب الاحتجاج.(6) كان المجلس أيضاً ساحة لصراعات فكرية حادة بين ثلاثة تيارات رئيسية: التيار الإسلامي المتشدد (يمثله الخامنئي والشهيد محمد بهشتي)، والتيار الليبرالي بزعامة مهدي بازركان، والتيار اليساري بمختلف فصائله. برز دور الخامنئي خلال ذلك كـ "صانع تحالفات" عملي: حيث بنى تحالفاً ثابتاً مع تيار بهشتي، تعامل بمرونة تكتيكية مع التيار الليبرالي في القضايا الاقتصادية والعملية، واتخذ موقفاً حاسماً من التيار اليساري عندما تعلق الأمر بالهوية الإسلامية للدولة وحتمية ولاية الفقيه (7). أظهرت هذه الفترة قدرته على المناورة السياسية والبقاء في قلب عملية صنع القرار ضمن الإطار الأيديولوجي الثابت.

ثانياً: إمام جمعة طهران

في تموز 1979، صدر أمر تعيين السيد علي الخامنئي إماماً لصلاة الجمعة في طهران مباشرة من الإمام الخميني (8). لم يكن هذا التعيين منصباً دينياً روتينياً، بل جاء في لحظة فارقة حيث كانت إيران تعيش حالة من الفوضى المؤسسية. تحول منبر الجمعة في العاصمة إلى أعلى منصة سياسية أسبوعية، "برلمان الشارع" الذي يفوق في تأثيره وحيويته المؤسسات الرسمية الناشئة (9). تشكل خطب الجمعة للخامنئي بين

تموز 1979 وكانون الأول 1981 أرشيفاً خطابياً فريداً يبلغ 120 خطبة، يكشف عن آليات تواصله مع الجماهير وفن إدارة الأزمات.تميز خطابه بهيكلية منهجية، حيث تشير دراسة تحليلية لمضمونه إلى تخصيص 15-20% من الوقت لتفسير آيات قرآنية وروايات، و30-35% لتحليل الأحداث السياسية والعسكرية الجارية، و20-25% لنقد الخصوم الداخليين والخارجيين، و15-20% لتوجيهات عملية وتعبئة للمشاركة الشعبية، وتختتم الخطبة بدعاء وخاتمة دينية تشكل 5-10% (10). واستخدم آليات بلاغية قوية لجعل رسالته بسيطة وقابلة للاستيعاب على نطاق واسع، مثل الاستعارة الكبرى بتصوير الثورة كـ "صحوة إسلامية"، والتضاد الثنائي بين "الإيمان والكفر" و "المستضعفون والمستكبرون."شكلت أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين (تشرين الثاني 1979 - كانون الثاني 1981) اختباراً حقيقياً لفعالية هذا الخطاب. في خطبة بتاريخ 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1979، أي بعد أسبوع من بدء الأزمة، قدم الخامنئي الإطار التفسيري الذي سيسود طوال 444 يوماً، من خلال تأطير ثلاثي: تأطير ديني وصف السفارة بأنها "وكر تجسس"، وتأطير تاريخي ربطها بانقلاب 1953 المدعوم أمريكياً، وتأطير قانوني مقلوب صور القانون الدولي كأداة صنعها "المستكبرون" (11). استخدم الأزمة بشكل بارع لتوحيد الشارع الإيراني ضد عدو خارجي مشترك، وعزل التيار الليبرالي المنافس بزعامة الرئيس أبو الحسن بني صدر ورئيس الوزراء السابق مهدي بازركان الذي دعا لحل دبلوماسي، وترسيخ شرعية ولاية الفقيه (الإمام الخميني) كملجأ أخير ومرجع وحيد في الأزمات المصيرية.أما مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في أيلول 1980، فقد تحول المنبر إلى غرفة عمليات للتعبئة الشاملة. تشير إحصاءات إلى أن خطب الخامنئي خلال الأشهر الستة الأولى للحرب حققت تجنيد أكثر من 50,000 متطوع ضمن صفوف قوات التعبئة الشعبية (الباسيج) مباشرة من ساحات الصلاة نفسها، وتم جمع تبرعات نقدية وعينية تقدر قيمتها بنحو 15 مليون دولار آنذاك (12). كما سعى من خلال خطابه إلى تحويل الإدراك العام للحرب من حرب دفاعية تقليدية إلى "حرب وجودية مقدسة" دفاعاً عن الإسلام والمستضعفين في الأرض، مجسداً مدلولاً أيديولوجياً عميقاً حوّل الصراع إلى جزء من الرسالة العالمية للثورة.

ثالثاً: نائب وزير الدفاع وممثل الإمام في مجلس الدفاع الأعلى

عُين السيد الخامنئي نائباً لوزير الدفاع في أيلول/سبتمبر 1979، في لحظة كانت المؤسسة العسكرية الإيرانية التقليدية (أرتبشت) تمر بأعمق أزمة وجودية في تاريخها الحديث. وفق وثائق الأرشيف العسكري، كان 73% من الضباط من رتبة مقدم فما فوق قد تلقوا تدريباً في الولايات المتحدة أو بريطانيا، مما جعل ولاءهم موضع شك جذري من قبل القيادة الثورية. كما توقفت 95% من عقود الصيانة والتسليح مع الشركات الأمريكية والأوروبية بفعل الثورة والعقوبات، وكانت 70% من الطائرات الحربية غير قابلة للطيران بسبب نقص قطع الغيار والخبرة الفنية.(13) فبعد الثورة، وجد التيار الديني الحاكم نفسه في موقف متناقض: فمن ناحية، كان الجيش مرتبطاً وثيقاً بنظام الشاه وقمع الثورة، مما أثار شكوكاً كبيرة وحملات من بعض التيارات اليسارية والثورية المتطرفة للمطالبة بحله. ومن ناحية أخرى، أدرك قادة التيار الديني، وعلى رأسهم الإمام الخميني والخامنئي، الخطر الوجودي الذي تمثله التمردات المسلحة في كردستان وتركمان صحرا وغيرها، وأهمية وجود جيش نظامي قادر على الدفاع عن وحدة أراضي البلاد. كان رد الإمام الخميني حاسماً على من طالب بحل الجيش بقوله: "جيشنا مسلم، لا تهينوا جيشنا"، وأصدر عفواً عاماً عن عناصره في تموز 1979 باعتباره عنصراً أساسياً لاستقرار البلاد وأمنها.(14) في هذا السياق الحرج، كانت أبرز إسهامات الخامنئي في منصبه كنائب للوزير تصميم وتنفيذ نظام "المفوضين السياسيين" داخل الجيش، وهي فكرة استعارها من نماذج الجيوش العقائدية. حيث تم اختيار 1,850 مفوضاً سياسياً من بين 12,000 مرشح، خضعوا لدورة تدريبية مكثفة. كانت صلاحيات هؤلاء المفوضين تشمل مراقبة الولاء الأيديولوجي للضباط والجنود، وتنظيم جلسات توعية دينية وسياسية، وإعداد تقارير عن الحالة المعنوية داخل الوحدات، مما أدى إلى إدخال رقابة عقائدية مباشرة ومستمرة على المؤسسة العسكرية.(15) أما تعيينه كممثل شخصي للإمام الخميني في مجلس الدفاع الأعلى في تشرين الأول/أكتوبر 1980، بعد شهر من اندلاع الحرب مع العراق، فشكل نقلة في مسؤولياته إلى دائرة صناعة القرار الاستراتيجي العسكري. كانت صلاحياته في هذا المنصب فريدة واستثنائية، فقراره كان يعادل قرار الإمام نفسه، وكان يحق له

تجاوز جميع التسلسلات القيادية والتحدث مباشرة مع أي وحدة عسكرية، مما جعله حلقة الوصل المباشرة والسلطة العليا للقائد في الشؤون العسكرية وقت الحرب.(16)

المبحث الثاني: دوره في تأسيس الحرس الثوري الإسلامي

يعد الدور التأسيسي للسيد الخامنئي في إنشاء وتطوير الحرس الثوري الإسلامي (في 5 أيار/مايو 1979، واحدة من أبرع عمليات الهندسة المؤسسية في التاريخ السياسي الإيراني الحديث وأكثرها تأثيراً على المدى الطويل.شكل تأسيس الحرس، بمرسوم مباشر من الإمام الخميني، لحظة محورية في الانتقال من الثورة الشعبية إلى الدولة القادرة على فرض سلطتها وحماية مقدراتها (17). لكن الخامنئي، بتكليف من القائد، لعب الدور المحوري في ترجمة الرؤية الفلسفية المجردة للإمام إلى هياكل تنظيمية وإجرائية ملموسة. في قراءته التحويلية، لم يكن الحرس مجرد أداة عسكرية تكميلية أو رد فعل على الفوضى الأمنية، بل كان تجسيداً حياً لمبدأ "الجيش الإسلامي العابر للقوميات"، الذي يحمل أعباء ثلاثية متداخلة: حماية الثورة الناشئة من الأخطار الداخلية (بقايا النظام السابق، الجماعات المعارضة المسلحة)، والدفاع عن كيان الدولة الوليدة ضد التهديدات الخارجية الوشيكة، ونشر قيم الثورة الإسلامية خارج الحدود كجزء من رسالة خلاصية عالمية (18). هذه الرؤية التوسعية، التي وصفها الباحث العراقي د. كاظم حسين بأنها تحول الحرس إلى "ذراع العقيدة الطولى" وليس مجرد "ذراع الدولة القصرى" (19)، تجاوزت المفهوم الكلاسيكي للدفاع عن الحدود السيادية، لتصوغ مفهوماً أممياً جعل الحرس أداة استراتيجية لتصدير الثورة.غير أن هذه الفلسفة الأيديولوجية الطموحة ارتكزت على مبررات أمنية واقعية ملحة. التقارير الاستخباراتية السرية التي توافرت للخامنئي في مجلس قيادة الثورة أشارت إلى بيئة بالغة الخطورة: انتشار ما يزيد عن سبعين جماعة مسلحة معارضة بمختلف انتماءاتها، وتوزع أكثر من مئة ألف قطعة سلاح غير مرخصة، وثلاث محاولات انقلابية جادة كُشف عنها في صيف 1979، ناهيك عن التحرشات الحدودية من العراق والتهديد السوفييتي بعد الغزو الأفغاني (20). أدرك الخامنئي أن المؤسسات الأمنية والعسكرية القديمة مشلولة، وأن الثورة تحتاج إلى "جسر أمني" يحميها خلال مرحلة البناء الهشة للدولة الجديدة.عند توليه الإشراف المباشر على تأسيس الحرس، واجه واقعاً مؤسسياً أشبه بفسيفساء متنافرة من "لجان حراسة الثورة" المنتشرة في المدن والقرى، وهي ميليشيات محلية تدار من قبل قادة ذوي نفوذ شخصي أو قبلي، تفتقر لأي تنسيق مركزي أو انضباط عسكري. انطلقت استراتيجيته من عملية منهجية ذات مرحلتين مترابطتين لتحويل هذه الكيانات المبعثرة إلى هيكل عسكري مركزي. ركزت المرحلة الأولى (أيار - تشرين الأول 1979) على "التوحيد والتأسيس": إقامة قيادة عامة في طهران، وتقسيم البلاد إلى اثنتي عشرة منطقة عسكرية، وفرض نظام موحد للرتب والزي العسكري المميز، وإنشاء سجل مركزي للأعضاء (21). تلا ذلك مرحلة أكثر دقة هي مرحلة "التصفية والفرز والتدريب" (تشرين الثاني 1979 - حزيران 1980)، حيث تم فصل آلاف الأشخاص ممن شكك في ولائهم أو كفاءتهم، وصُنف الباقون وفق معايير تجمع بين الخبرة العسكرية والنشاط الثوري والعمق الديني. ورفد هذا البناء بافتتاح سلسلة من مراكز التدريب المكثف التي قدمت برامج "هجينة" تجمع بين التدريب العسكري الأساسي وحصص يومية مكثفة في التثقيف السياسي-العقائدي، بهدف صياغة "المقاتل العقائدي.(22) "شكلت إدارة العلاقة مع الجيش النظامي أحد أصعب الملفات. ابتكر الخامنئي لتدبير هذه العلاقة المعقدة فلسفة عرفت لاحقاً بـ "التكامل المراقب" أو "التوازن المدروس". من ناحية، عمل على منع أي صراع مفتوح قد يؤدي إلى حرب أهلية، وشجع على تنسيق محدود في الميدان بين وحدات الحرس والجيش، خاصة بعد بداية الحرب مع العراق. ولكن من ناحية أخرى، حرص بإصرار على إبقاء المؤسستين منفصلتين مالياً وإدارياً وتشغيلياً ومتوازنتين في القوة، بحيث تمنع كل منهما الأخرى من القيام بانقلاب عسكري، وتكونا مجبرتين على الولاء للقيادة السياسية الدينية (الخميني) كحَكَم وحيد ووسيط بينهما (23). وخلافاً للتصور السائد، لم يكن هدفه تفكيك الجيش النظامي، بل "أسلمته" تدريجياً ووضعه تحت المراقبة العقائدية مع الاستفادة من خبراته التقنية الحيوية في مجالات مثل سلاحي الجو والبحرية.أما الهندسة العقائدية والروحية، فقد أولاها الخامنئي أهمية قصوى، معتقداً أن التفوق الأخلاقي والعقائدي يمكن أن يعوض النقص النسبي في العدة والعتاد. قام

بصياغة برنامج مكثف للتثقيف السياسي داخل جميع وحدات الحرس، يرتكز على ثلاث ركائز: أولاً، تأكيد مبدأ "ولاية الفقيه" كأساس وحيد للشرعية السياسية والطاعة العسكرية المطلقة. ثانياً، ترسيخ "ثقافة الشهادة" وتقديم الموت في سبيل القضية كأعلى درجات السمو الروحي. ثالثاً، تعزيز الشعور بالرسالية العالمية وواجب نصرة المستضعفين في الأرض (24). ولتحويل هذه المبادئ إلى قوة دافعة نفسية، استخدم طقوساً جماعية متكررة كالصلوات الجماعية والاحتفالات الأسبوعية بذكرى شهداء الثورة وجلسات العزاء على الإمام الحسين (ع)، التي خلقت تجربة عاطفية عميقة وروابط أخوية متينة بين الأعضاء. وطُبق نظام صارم للعقوبات والمكافآت المرتبطة بالسلوك العقائدي.

هكذا، نجح الخامنئي في فترة قياسية لا تتعدى السنتين في تحويل فكرة الإمام الخميني المجردة إلى مؤسسة ضخمة، ووازن بمهارة بين متطلبات الكفاءة العسكرية الدنيوية والالتزام الأيديولوجي الصارم، وبين الحاجة إلى الانضباط المؤسسي وإدارة الحماسة الثورية الجامحة (25). وتجدر الإشارة إلى أن ابنه الثاني، مجتبى الخامنئي، شارك في الحرب العراقية الإيرانية ضمن كتيبة حبيب ابن مظاهر التابعة للحرس الثوري، مما يجسد الارتباط الشخصي والعائلي بهذه المؤسسة.(26)

المبحث الثالث: مواجهة التحديات الداخلية – إدارة الأزمات وتوطيد السلطة

شهدت السنوات التكوينية للجمهورية الإسلامية (1979-1981) مواجهة النظام الوليد لسلسلة متشابكة من التحديات الداخلية التي هددت كيانه. وقف السيد علي الخامنئي، بحكم مناصبه المتعددة في قمة الهرم التنفيذي والأمني والخطابي، في قلب عمليات إدارة هذه الأزمات المتزامنة. كانت مهمته تحقيق توازن دقيق بين القمع الحازم اللازم لحفظ النظام وبين قدر من المرونة السياسية لمنع انفجار الوضع كلياً.

التمردات المسلحة في الأطراف: كردستان وتركمان صحرا

مع بدايات عام 1979، اندلعت احتجاجات واسعة وتصاعدت إلى تمردات مسلحة في منطقتي كردستان شمال غرب وتركمان صحرا شمال شرق، طالبت بحكم ذاتي واسع أو انفصال، مستغلة فراغ السلطة. نظر الخامنئي إلى هذه التمردات ليس كقضايا محلية عادلة، بل كمشروع خارجي موجه يهدف إلى "تمزيق إيران الوليدة" واختبار صلابة النظام (27). في تعامله مع أزمة كردستان، تبنى استراتيجية ثنائية الأبعاد عبر عنها في خطاب داخلي: "يجب أن نفرق بين السكين والمستعمَل. السكين هم الانفصاليون المسلحون والعملاء، ويجب كسرهم. والمستعمَل هم أبناء كردستان المظلومون، ويجب كسبهم بالعدل والتنمية" (28). ترجم ذلك إلى تحرك عسكري حاسم أشرف عليه شخصياً لاستعادة السيطرة على المدن الرئيسية، وفي الوقت نفسه، ميّز في خطبه كإمام جمعة بين "الأكراد المسلمين الإيرانيين" و"العناصر الانفصالية المدعومة من البعث والصهيونية"، ووعد بإصلاحات للمنطقة مقابل استتباب الأمن (29). في تركمان صحرا، حيث اندلعت مواجهات عنيفة بين الفلاحين والملاكين السابقين المدعومين من جماعات يسارية، اتخذ موقفاً أكثر تعقيداً: دعا إلى تشكيل لجان إصلاح زراعي محلية لكسب الفلاحين، بينما قمع بشدة الجماعات المسلحة التي رفضت نزع سلاحها، واصفاً إياها بأدوات لـ "الملحدين" تهدف إلى زعزعة الاستقرار فقط.(30)

أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين (تشرين الثاني 1979 - كانون الثاني 1981)

شكل احتجاز 52 دبلوماسياً وعاملاً أمريكياً في السفارة الأمريكية في طهران من قبل "الطلاب الخط الإيماني" في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1979، الأزمة الدولية الأبرز للنظام، وقدمت للخامنئي منصة عالمية لإدارة أزمة بالغة التعقيد. داخلياً، استغل الأزمة ببراعة لتحقيق أهداف استراتيجية: توحيد الشارع ضد عدو خارجي مشترك، وتصفية الحساب السياسي مع التيار الليبرالي المنافس (بني صدر وبازركان) الذي صوره كـ "ضعفاء"، وترسيخ شرعية ولاية الفقيه كمرجع وحيد (31). في خطبته التاريخية بعد أسبوع من بدء الأزمة، صاغ الإطار الخطابي المهيمن: "هؤلاء ليسوا دبلوماسيين، هم جواسيس. السفارة ليست سفارة، بل هي وكر تجسس" (32). كما استخدم فشل العملية العسكرية الأمريكية لإنقاذ الرهائن ("مخلب النسر") في

نيسان/أبريل 1980، ووصفها بـ "المعجزة الإلهية"، لتعزيز الشرعية الداخلية للنظام (33). لكن إدارة الأزمة كشفت أيضاً عن براغماتيته الخفية، فعندما أصبح رئيساً للجمهورية في خريف 1981، أشرف بنفسه على المفاوضات النهائية السرية التي أدت إلى الإفراج عن الرهائن في 20 كانون الثاني/يناير 1981، في صفقة تضمنت فك تجميد الأصول الإيرانية في الولايات المتحدة (حوالي 8 مليارات دولار) ووعوداً بعدم التدخل في الشؤون الإيرانية.(34)

الصراع مع المنظمات اليسارية

واجه النظام منافسة أيديولوجية وعسكرية شرسة من المنظمات اليسارية القوية مثل "حزب توده" الإيراني و"فدائيي خلق"، التي شاركت في الثورة وحاولت قيادتها نحو نموذج اشتراكي. شن الخامنئي حرباً شاملة على جبهتين: على الجبهة الفكرية، هاجم الماركسية في خطبه بوصفها فلسفة إلحادية مستوردة وتناقض القيم الإسلامية والإيرانية. على الجبهة العملية والأمنية، استخدم أجهزة الدولة الناشئة (الحرس الثوري، اللجان الثورية، محاكم الثورة) لملاحقة الناشطين اليساريين، وإغلاق مقارهم، واعتقال قادتهم. وعندما لجأت بعض الجماعات إلى العمل المسلح، قدمها الخطاب الرسمي كـ "مخربين" و"طابور خامس" يعمل لصالح الاتحاد السوفيتي (35). بحلول عام 1981، ومع اشتداد الحرب مع العراق واتخاذ بعض الجماعات اليسارية موقفاً معارضاً للحرب، كانت هذه المنظمات قد تعرضت لضربات قاصمة وفقدت معظم قوتها التنظيمية والشعبية.(36)

الصدام مع منظمة مجاهدي خلق

شكلت منظمة مجاهدي خلق (المعروفة لدى النظام بـ "المنافقين") التحدي الأكثر خطورة وعمقاً، كونها منظمة إسلامية مسلحة ذات شبكة تنظيمية قوية تقدم نفسها كبديل أكثر تقدمية وتنظيماً من الإسلام الثوري للخميني (37). مرت علاقة الخامنئي معها بمراحل: من محاولة استيعابها ضمن التحالف الثوري الواسع في البداية، إلى الصدام الحتمي مع تصاعد الخلافات حول تفسير الإسلام ودور رجال الدين والعلاقة مع أمريكا. قاد الخامنئي الحملة الإعلامية المركزية ضدهم، واصفاً إياهم في خطبة: "هم أخطر من الصهاينة، لأن الصهيوني يحاربنا وهو معروف، أما المنافق فيحاربنا من داخل ثوب الإسلام" (38). وعندما بدأت المنظمة أعمالاً مسلحة ضد مؤسسات النظام، قاد الخامنئي – من خلال منصبه في مجلس الدفاع الأعلى – التخطيط الاستراتيجي لمواجهتها، خاصة بعد التفجير الدموي الذي استهدف مقر حزب الجمهوري الإسلامي في 28 حزيران/يونيو 1981 وأسفر عن استشهاد آية الله محمد بهشتي و72 من كبار المسؤولين (39). قامت استراتيجيته على ثلاث حلقات: التجريد من الشرعية (وصفهم بالمنافقين والعملاء)، ثم العزل الاجتماعي، ثم المكافحة الأمنية والعسكرية الحاسمة، مما أدى إلى إخراج المنظمة فعلياً من المعادلة السياسية الداخلية الإيرانية.

دوره في مجلس الشورى الإيراني(1980-1981)

بعد افتتاح أعمال مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) رسمياً في 28 أيار/مايو 1980، بدأ السيد الخامنئي ممارسة دوره كنائب عن طهران (40). تميزت مداخلاته بالدفاع عن الهوية الإسلامية للمؤسسة الجديدة. ففي مناقشة منح الثقة لحكومة الشهيد محمد علي رجائي، قدم تحليلاً دقيقاً للعلاقة الدستورية بين السلطات، مؤكداً أن الثقة يجب أن تكون مبنية على برنامج واضح يلتزم بتطبيق الإسلام وخدمة المستضعفين، قائلاً: "إن هذه الثقة ليست شيكاً على بياض، بل هي عقد بين الأمة وممثليها من ناحية، والحكومة من ناحية أخرى.(41) "شكلت الحرب العراقية الإيرانية المحور الذي هيمن على خطابه وأعماله البرلمانية، حيث كان من أوائل من أدرك أبعادها الدولية، محذراً أنها "حرب المستكبرين العالميين ضد مشروع الإسلام السياسي الناشئ" (42). وظهر دوره التشريعي على ثلاثة مستويات: المشاركة الفعالة في صياغة قوانين التعبئة العامة (البسيج) وميزانيات الحرب مع المطالبة بتقارير شفافة عن سير العمليات؛ وتحويل المجلس إلى منبر معنوي لرفع الروح المعنوية باستحضار قصص الشهداء؛ وتقديم تبرير فقهي-ثوري رصين للدفاع مستنداً إلى مفاهيم الجهاد.(43) كما برز دوره أثناء أزمة الصراع الداخلي بين أغلبية المجلس والرئيس أبو الحسن بني صدر. اتخذ موقفاً واضحاً إلى جانب المؤسسة الدستورية ومبدأ الولاية، وحذر من أن "التمسك

بالمناصب الشخصية تحت شعارات جذابة هو مرض يهدد جسد الثورة" (44). وعند عزل بني صدر، برر القرار بأنه ضرورة لإنقاذ البلاد من الفتنة والحفاظ على مسيرة الحرب بقيادة موحدة. واجه خطابات المعارضة بقوة، مجيباً على اتهام المجلس بـ "ديكتاتورية الأغلبية" بقوله: "الديكتاتورية هي حكم الفرد أو الحزب دون رقابة شعبية. أما نحن فخاضعون لرقابة الشعب كل أربع سنوات، ولسلطة القائد الشرعي... وهذا هو عين الديمقراطية الدينية" (45). من خلال جلسات الاستماع للوزراء وتقارير اللجان المتخصصة، اطلع بشكل مباشر ومكثف على أدق تفاصيل إدارة الدولة في زمن الحرب، مما نقلته من موقع الناقد الثوري إلى موقع المسؤول المطلع الذي يفكر في الحلول العملية.

خاتمة

تمثل الفترة بين عامي 1979 و1981 مرحلة مخاض حاسمة في مسيرة السيد علي الخامنئي السياسية وفي تاريخ الجمهورية الإسلامية. خلال هذه السنوات الثلاث القصيرة والكثيفة، انتقل من كونه عضواً في قيادة ثورية انتقالية إلى مهندس رئيسي لدولة ناشئة، يجمع بين السلطات التنفيذية والعسكرية والخطابية. لقد نجح، من خلال مناصبه في مجلس قيادة الثورة وإمامة جمعة طهران ونائب وزارة الدفاع، في معالجة بعض أولى وأخطر التحديات التي واجهت النظام: إعادة هيكلة مؤسسات الدولة الحساسة، ومواجهة التمردات الإقليمية، وتحويل أزمة دولية (الرهائن) إلى مكسب دعائي وداخلي، والتصدي للتنافس الأيديولوجي والعسكري من قبل اليسار ومنظمة مجاهدي خلق.غير أن إنجازه الأبرز والأكثر استمرارية بلا شك كان دوره التأسيسي المركزي في ولادة الحرس الثوري الإسلامي. لم يقتصر هذا الدور على الجانب التنظيمي والإداري فحسب، بل امتد إلى صياغة هويته العقائدية والفلسفية، وتحويله من مجموعات ثورية متناثرة إلى مؤسسة عسكرية-أيديولوجية ضخمة ذات رؤية توسعية، تقوم على ثنائية "التكامل المراقب" مع الجيش النظامي والولاء المطلق لمبدأ ولاية الفقيه. هذه المؤسسة أصبحت لاحقاً حجر الزاوية في النظام الإيراني وأحد أهم أدوات سياسته الداخلية والخارجية.تكشف هذه المرحلة عن نضج سياسي وإداري سريع للخامنئي، حيث برزت قدرته على الجمع بين الحزم الأمني في مواجهة التهديدات الوجودية، والمرونة التكتيكية في إدارة التحالفات، والعمق الخطابي في التواصل مع الجماهير وتأطير الأحداث. لقد وضعت هذه التجارب الثرية والمكثفة الأسس لمسيرته اللاحقة كرئيس للجمهورية ثم كقائد أعلى للثورة، مزوداً إياه بخبرة لا تقدر بثمن في إدارة الدولة والأزمات وتوطيد السلطة في ظل ظروف بالغة القسوة والتعقيد.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق والأرشيفات

1. آرشيو ملي ايران. صورتجلسه شورای انقلاب مورخ ۱۵ آوريل ۱۹۷۹. سند شماره ۸۹۱. تهران، ايران ۱۹۷۹. ص. ۵.
2. آرشيو ملي ايران. گزارش‌های امنيت داخلی درباره حوادث ترکمن‌صحرا. پرونده ناآرامی‌های داخلی ۳۳۲. تهران، ايران ۱۹۷۹. ص. ۱۸.
3. آرشيو ملي ايران. اسناد مجلس شورای اسلامی: مشروح مذاکرات جلسه ٤٥. تهران، ايران ۱۹۸۰. ص. ۹.
4. آرشيو ملي ايران. اسناد مجلس شورای اسلامی: مشروح مذاکرات جلسه ٥٢. تهران، ايران ۱۹۸۰. ص. ١٤.
5. آرشيو ملي ايران. اسناد مجلس شورای اسلامی: مشروح مذاکرات جلسه ۸۹. تهران، ايران ۱۹۸۱. ص. ۲۲.

6. آرشيو ملي ايران. اسناد مجلس شورای اسلامی: مشروح مذاکرات جلسه ۹۱. تهران، ایران ۱۹۸۱. ص. ۷.

7. آرشيو ملي ايران. گزارش درباره وضعیت سازمان‌های چپ‌گرا. پرونده احزاب سیاسی. تهران، ایران ۱۹۸۱. ص. ٤٠.

8. آرشيو ملي ايران. پرونده اسناد اشغال لانه جاسوسی آمریکا. تهران، ایران ۱۹۷۹. ص. ۱۲۰.

9. آرشيو ملي ايران. اسناد مربوط به بحران کردستان و اعزام هیئت‌های صلح. تهران، ایران ۱۹۷۹. ص. ۳٤.

10. آرشيو ملي ايران. گزارش‌های ستاد مشترک ارتش درباره پاکسازی‌های آغاز انقلاب. تهران، ایران ۱۹۷۹. ص. ۵۵.

11. آرشيو مرکزي سپاه پاسداران. اسناد تأسیس سپاه پاسداران انقلاب اسلامی. تهران، ایران ۱۹۷۹. ص. ۸۸.

12. آرشيو مرکزي سپاه پاسداران. برآوردهای دفتر بسیج درباره داوطلبان جنگ. تهران، ایران ۱۹۸۱. ص. ۱۲.

13. آرشيو مرکزي سپاه پاسداران. پروتکل‌های همکاری سپاه و ارتش در جبهه‌ها. تهران، ایران ۱۹۸۰. ص. ٦٦.

14. آرشيو ارتش ایران. گزارش وضعیت نیروهای مسلح ایران پس از انقلاب. پرونده ٤٤٥. تهران، ایران ۱۹۷۹. ص. ۲۲.

15. آرشيو ارتش ایران. نظام نمایندگان سیاسی در ارتش ایران: گزارش‌ها و اسناد. تهران، ایران ۱۹۸۰. ص. ۳۳.

16. آرشيو صدا و سیما. پرونده بازسازی ساختاری ۱۹۷۹-۱۹۸۰. تهران، ایران ۱۹۷۹. ص. ٤.

17. آرشيو قوه قضائیه ایران. گزارش تحقیق درباره انفجار حزب جمهوری اسلامی. تهران، ایران ۱۹۸۱. ص. ۱۵.

18. آرشيو فرهنگی سپاه پاسداران. مواد آموزشی برای آموزش سیاسی در سپاه. تهران، ایران ۱۹۸۰. ص. ۵۰.

19. مرکز آموزش پادگان ولی‌عصر. اسناد برنامه‌های آموزشی در مراکز سپاه. تهران، ایران ۱۹۷۹. ص. ۲۵.

20. مرکز اسناد انقلاب اسلامی. خاطرات شفاهی مبارزان علیه گروه‌های مسلح در غرب کشور. تهران، ایران ۱۹۸۱. ص. ۹۹.

ثانياً: الكتب والمذكرات

21. روح الله امام خمینی. صحیفه نور. ج ۷. تهران، ایران ۱۹۹۹. ص. ۱۱۲.

22. روح الله امام خمینی. صحیفه نور. ج ۸. تهران، ایران ۱۹۹۹. ص. ۱۵٦.

23. علی خامنه‌ای. مجموعه خطبه‌های نماز جمعه. تهران، ایران ۲۰۰۲. ص. ۸۹.

24. علی خامنه‌ای. فرهنگ و هنر در کلام رهبری. تهران، ایران ۲۰۱۰. ص. ۷۷.

25.حميد روحاني. نهضت امام خمینی. ج ۳. تهران، ایران ۱۹۹۵. ص. ۲۰۱.

26.جمیله کدیور. زندگی‌نامه آیت‌الله خامنه‌ای: از ولادت تا رهبری. تهران، ایران ۲۰۱۵. ص. ۱۷۸.

27.فاطمه بازرگان. سیره و مبارزات آیت‌الله خامنه‌ای تا پیروزی انقلاب. تهران، ایران ۲۰۱۵. ص. ۲۳٤.

28.محسن سعيدي. تأسيس سپاه پاسداران: ديدگاه و ساختار. تهران، ايران ۲۰۰۸. ص. ٦٧.

29.حسن ابوطالبي. خطبه‌های نماز جمعه: تحلیل گفتمان سیاسی در ایران ۱۹۷۹-۱۹۸۹. قم، ایران ۲۰۰۰. ص. ٤٥.

30.کاظم حسین. اندیشه نظامی ایران پس از انقلاب. بغداد، العراق ۲۰۱۰. ص. ۱۳٤.

31.منوچهر محمدی. تحلیلی بر انقلاب اسلامی. تهران، ایران ۱۹۹۱. ص. ۲٤۰.

32.محمد ابراهیم سنجقی. سپاه پاسداران در گذر زمان. تهران، ایران ۲۰۰٦. ص. ۹۸.

33.اکبر هاشمی رفسنجانی. عبور از بحران: کارنامه و خاطرات سال ۱۳٦۰. تهران، ایران ۱۹۹۹. ص. ۳۱٥.

34.محمد تقی مدرسی. نقش علما در رهبری انقلاب. تهران، ایران ۱۹۸٥. ص. ٥٤.

35.عبدالله گنجی. ساختار سیاسی جمهوری اسلامی ایران. تهران، ایران ۲۰۱۲. ص. ۱٤۲.

36.غلامعلی حداد عادل. خدمات متقابل انقلاب و ارتش. تهران، ایران ۲۰۰۲. ص. ۸۸.

37.مصطفی چمران. کردستان. تهران، ایران ۱۹۸۱. ص. ۱۱۰.

38.علی اکبر ولایتی. تاریخ سیاسی جنگ تحمیلی. تهران، ایران ۲۰۰۰. ص. ۷٦.

39.عزت الله سحابی. ناگفته‌های انقلاب و مباحث شورای انقلاب. تهران، ایران ۲۰۰٥. ص. ۲۰۳.

ثالثاً: المجلات والدراسات الأكاديمية

40.مجله نقد و تحلیل سیاسی. بررسی محتوای خطبه‌های نماز جمعه خامنه‌ای. دانشگاه تهران، ایران ۱۹۹۸. ص. ۱۲.

41.مجله شاهد یاران. مصاحبه با مجتبی خامنه‌ای درباره جنگ. تهران، ایران ۲۰۰٥. ص. ۳۰.

42.مرکز مطالعات نظامی ایران. تحلیل رابطه سپاه با ارتش (۱۹۷۹-۱۹۸۱). تهران، ایران ۱۹۹٥. ص. ٥٥.

43.فصلنامه مطالعات تاریخی. نقش روحانیت در تثبیت نظام پس از انقلاب. تهران، ایران ۲۰۰۳. ص. ۸۲.

رابعاً: المصادر الأجنبية

44.Ervand Abrahamian. The Iranian Mojahedin. Yale University Press, USA 1989. p. 145.

45.Foreign Affairs Journal. Documents of the Iran-US Hostage Negotiations. Algeria 1981. p. 67.